النهار ١٨-٣-٢٠٢٠

## انخفاض أسعار النفط أزمة تتحول إلى فرصة للكهرباء :سلفة الخزينة المخفضة ستكون كافية لتغطية الإنتاج

سلوى بعلبكي

ما ان تجاوز وباء "كورونا" حدود الصين حتى هبطت بورصة أسعار النفط لتزيد ضغوط الحصار والقلق على مستقبل الاقتصاد العالمي واختلال التوازن المالي للدول المنتجة وتراجع قدرتها على جبه الأزمات المستجدة. أما في لبنان فقد بدا هذا الهبوط فرصة للحكومة لتصيب بذلك أكثر من عصفور بحجر واحد، أولها أن تسدي دفعة على الحساب للمؤسسات والجهات الدولية، التي تشترط للتعاون إقرار خطة شاملة لإصلاحات هيكلية تشمل المالية العامة وإدارات الدولة ومؤسساتها، وزيادة تعرفة الكهرباء والضريبة على القيمة المضافة والرسوم على المحروقات.

وثانيها، تأجيل مواجهة أزمة خفض الإنتاج وزيادة التقنين مع ظهور إمكان تغطية كمية إضافية من المحروقات، لزوم كهرباء لبنان والبواخر، من سلفة الخزينة المخصصة لدعم الكهرباء خلال العام ٢٠٢٠، والتي ما كانت لتكفي إلا مع انخفاض أسعار النفط العالمية، المتجهة على ما يبدو إلى المزيد من التراجع.

ثالثها، تمرير زيادة الضريبة على سعر البنزين من خلال تثبيت سعره بناء على اقتراح وزير الطاقة، والذي تزامن مع طرح اقتراح قانون على مجلس النواب تضمن هو أيضا زيادات ضريبية مقنعة من خلال اعتماد التوطين لدى المصارف لتسديد عدد من الرسوم والاشتراكات (السير، المياه، الكهرباء، الهاتف والانترنت). اضافة الى الإجازة لمجلس الوزراء إلزام "جهات رسمية معينة أن تضيف نسبة على المبالغ التي تقبضها من مكلفين بضريبة الدخل، أو خاضعين للضريبة على القيمة المضافة (المادة الثالثة من مشروع القانون)."

فماذا عن تأثير انخفاض أسعار النفط العالمي على تكلفة إنتاج الكهرباء في لبنان، وزيادة التغذية بالتيار؟ يشير المدير العام للاستثمار سابقا في وزارة الطاقة والمياه غسان بيضون إلى "التكتم والتعتيم الشديد الذي يفرضه وزير الطاقة على أي معلومات قد تطلب منه مباشرة أو من المديرية العامة للنفط أو من المنشآت في هذا الإطار أو غيرها، حتى لو جاء هذا الطلب من نائب في إطار رقابته بموجب أحكام الدستور التي تركت له اختيار الوسيلة المتاحة له قانونا للاطلاع على أعمال الوزراء، لا سيما وأن إجراء تحليل صحيح على انعكاسات انخفاض الأسعار العالمية للنفط وعلى الفاتورة النفطية، وتقدير الوفر الذي يمكن أن تحققه الخزينة جراء ذلك، يستدعيان توفير معلومات وأرقام حقيقية وصحيحة حول الكميات المستوردة وفواتير وأسعار كل نوع من هذه المشتقات بالدولار الأميركي، كما حول الأصول المتبعة في عمليات الاستيراد. هذا فضلا عن عقود شراء المحروقات لزوم معامل كهرباء والبواخر من دولتي الجزائر والكويت، وتركيب أسعارها."

بالنسبة إلى انعكاس انخفاض أسعار النفط العالمية على إمكان تغطية كمية إضافية من المحروقات، لزوم كهرباء لبنان والبواخر من سلفة الخزينة المخصصة لدعم الكهرباء خلال ٢٠٢٠، فيقدرها خبراء مطلعون بنحو ٣٠٠ مليون دولار اي نحو ٤٥٠ مليار ليرة للفترة المتبقية من ٢٠٢٠. وإذا تم الاحتساب على أساس سعر ٣٥ دولارا للطن المتري الواحد من النفط الخام علما أن الحاجة السنوية من الفيول لكهرباء لبنان كانت تبلغ ٢٥٠٠ مليار ليرة على اساس ٦٠ دولار للطن المتري وسعر صرف الدولار الرسمي المعتمد لدى مصرف لبنان، تصبح هذه الحاجة السنوية نحو ١٤٦٠ مليار لليرة، وتاليا فإن سلفة الخزينة بقيمة ١٥٠٠ مليار سوف تكون كافية لتغطية الإنتاج بمستوى قريب لما كان عليه خلال العام ٢٠١٩، حيث بلغت قيمة السلفة ٢٥٠٠ مليار ليرة.

وبما أن سعر الفيول على اساس عقد "سوناطراك" يتكون من جزئين الأول ثابت والثاني متغير:

= Premiumكلفة الشحن مع التأمين وربح المورد + ثمن البضاعة على أساس Platsعند التحميل، يرى الخبراء أن ثمة إمكانا للتفاوض مع "سوناطراك" لإعادة النظر بالـPremium ، إلا أن بيضون يشكك بأن يبادر إلى هذا التفاوض، لأن التطبيق الفعلي للعقد يؤدي إلى شراء المحروقات لمصلحة كهرباء لبنان من مجموعة الشركات إياها المتواطئة على استيفاء قيمة الضرائب والرسوم المشمولة بالسعر الرسمي، بالرغم من افادتها من الإعفاء منها."

أما عن خطط الكهرباء، فيعتبر بيضون أنها "انتهت جميعها إلى فشل واضح وذريع وإضاعة فرص ثمينة. ولوضع المسؤولية عن هذا الفشل الذي شكل في واقعه كارثة، إن لم نقل جريمة وطنية تستحق الذهاب بعيداً في جلاء تفاصيلها وخلفياتها وتحديد المسؤولين عنها، وذلك قياساً على خطورة ما من نتائج كارثية لم تقتصر على الأعباء التي تكبدتها المالية العامة والتضحيات التي تحملها المواطن والخسائر التي انعكست على الاقتصاد وتكلفة الإنتاج، ولم تنته فصولها بعد، إذ "تعدت انعكاسات هذا الفشل وأصداؤه وتأثيراته لتنال من احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية، في أسوأ الظروف، حيث باتت المحرقات تتنافس مع حاجات البلاد الحيوية الملحة الأخرى وفي طليعتها الدواء والقمح والغذاء والمستلزمات الطبية اللازمة لمواجهة أزمة الكورونا."

فهل ذهبت خطط الكهرباء والآمال المعلقة عليها أدراج الرياح؟ يؤكد بيضون أنه "بات يتعذر إحياء أي من بنودها، بعد انقضاء الوقت الطويل على المفاوضات حول معمل دير عمار-٢ والغموض السائد حول نتائجها وأسباب الفشل في استئناف تنفيذ المشروع، وعلى صدور القانون ٢٠١٩/١٢٩ الخاص بتلزيم المعامل بالشراكة مع القطاع الخاص، وعلى مشروع مقدمي الخدمات والوعود بخفض الهدر وتحسين الجباية وتركيب العدادات لمئة ألف مشترك جديد، وتلزيم انتاج الطاقة من الرياح والإعلان عن إنجاز مناقصة الإنتاج من الطاقة الشمسية"، مستغربا في هذا الاطار، أنه "بالرغم من كل مظاهر الفشل هذه لا يزال المتعصبون "للعنزة ولو طارت" يشغلون الشاشات في محاولة لتلميع الصورة وتغطية الفشل بمبررات سطحية وغير مقنعة يسمونها "العرقلة" وينسبونها إلى مافيا المازوت والمولدات. ويبررون التمسك

بوزارة الطاقة باحترام الذات و"عدم التهرب من المسؤولية"، التي بات تحديدها يستوجب تشكيل لجنة برلمانية تتولى التحقيق وإحالة النتائج إلى الهيئات والمراجع المختصة لمحاكمة المرتكبين."

وإذ يؤكد أنه "لا بد من صرف النظر عن خطط الكهرباء الموروثة"، يقول "بات من المستحيل اليوم تمويل أي خطة أو مشروع بناء معامل، لا داخلياً بسبب المستجدات الطارئة على قدرات القطاع المصرفي على توفير التمويل وتراجع احتياطي مصرف لبنان، ولا من الخارج بسبب عدم الثقة بقدرة الدولة على ضمان النتائج كما بقدرة مؤسسة كهرباء لبنان على رد تكلفة الاستثمار لأصحابه بالعملة الأجنبية، بسبب عجزها عن ضبط الهدر وتأمين الجباية، بحيث بات الحل يستدعي تغيير إدارة قطاع الكهرباء وإقصاء القيمين عليه، واعتماد رؤية جديدة تنطلق من الاستعانة بدول ومساعدة شركات عالمية تقدم عروضا حرة لتأمين معالجة على المدى القريب، يمكن أن تتجاوز عدم جهوزية شبكة النقل بربط مصادر الانتاج مباشرة بشبكة التوتر المنخفض، أكان ذلك من الطاقة شمسية و/أو مولدات تعمل على الفيول."

"الأمل الوحيد اليوم هو بالله وبالأقدار التي شاءت أن تهبط أسعار النفط عالمياً بسبب صراع بين الدول المنتجة لتفتح نافذة أمل بتمرير هذه السنة دون الوصول إلى العتمة التي لطالما استخدمها القيمون على وزارة الطاقة وشؤونها لإخفاء الحقائق وحجب المعلومات، حتى عن النواب، كما للتهديد بها لابتزاز الحكومة ووزرة المال لتوفير مزيد من المليارات لتهدر في حراقات المعامل والبواخر أو على عقود وشراء قطع غيار بالتراضي وبواسطة ممثلي الشركات الصانعة دون تردد أو خجل في غياب الرقابة على حسابات المؤسسة والتصديق الحكمي على قرارات مجلس إدارتها بالتنسيق مع وزارة الوصاية وصمت الأجهزة الرقابية"، وفق ما يقول بيضون.

أما بالنسبة لزيادة التغذية، فقد نقلت "المركزية" عن مصادر في مؤسسة كهرباء لبنان أن ثمة تأثيراً مباشراً لانخفاض سعر برميل النفط عالمياً على ساعات التغذية، موضحة أن في العام الجاري تم رصد ١٥٠٠ مليار ليرة للميزانية العامة للمؤسسة وهذا الرقم لا يكفي بالتأكيد لتأمين التيار الكهربائي كما يجب للمواطنين عندما كان سعر برميل النفط يوازي ٦٠ و٦٥ دولاراً بل يضطرها إلى خفض ساعات التغذية لتصل في حدودها القصوى إلى ١٠ ساعات فقط أو ٩ خارج بيروت الإدارية."

أما اليوم وقد أصبح سعر برميل النفط أقل من ٣٣ دولارا، فبالطبع سترتفع ساعات التغذية لأنه بقدر ما ينخفض سعر النفط فإن ذلك سيريح المؤسسة أكثر وتزيد قدرتها الإنتاجية للتيار الكهربائي، وتضع كامل طاقتها الموجودة على الشبكة. وفي حال بقي سعر برميل النفط دون معدل ٤٠ دولاراً، فتستطيع عندها "كهرباء لبنان" الإفادة قدر الإمكان من الطاقة الإنتاجية المتوافرة لديها."